الأمم المتحدة

TD

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(45)/3
19 November 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية الخامسة والأربعون
جنيف، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الخامسة والأربعين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

المحتويات

الصفحة

أولاً – افتتاح الدورة ٢

ثانياً – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ٢

ثالثاً – تمويل التنمية: مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المتعلق باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري..... ٢

رابعاً – تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة والأربعين..... ٩

المرفقات

المرفق

الأول – برنامج العمل يوم الخميس ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ..... ١٠

الثاني – قائمة المتكلمين في الدورة التنفيذية الخامسة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية..... ١١

الثالث – الحضور ١٣

(A) GE.08-52181 251108 261108

أولاً – افتتاح الدورة

١- افتتح الدورة السيد ديبابريا بهاتاشاريا (بنغلاديش)، رئيس مجلس التجارة والتنمية.

ثانياً – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢- أقر المجلس في جلسته الافتتاحية العامة جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/EX(45)/1. وبناء عليه، كان جدول أعمال الدورة التنفيذية كما يلي:

١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢- تمويل التنمية: مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المتعلق باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري

٣- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة والأربعين.

ثالثاً – تمويل التنمية: مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المتعلق باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري

(البند ٢ من جدول الأعمال)

موجز قدمه الرئيس

١- لمحات عامة

٣- عقد مجلس التجارة والتنمية دورته التنفيذية في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بهدف صياغة مساهمات للتحضير لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المتعلق باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي سيُعقد في الدوحة، قطر، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. واشتملت الدورة على تنظيم جلستين للمناقشة استمرت كل منهما لمدة نصف يوم وشاركت فيهما وفود من أكثر من مائة بلد. وتشتمل المرافق الملحقة بهذا التقرير على برنامج الدورة التنفيذية، وقائمة بأسماء المتكلمين، وقائمة البلدان المشاركة.

٤- وجاءت المناقشات التي جرت أثناء الدورة التنفيذية في وقت مناسب بشكل خاص، فالبلدان النامية أصبحت تشعر بصورة متزايدة بتأثير الأزمة المالية العالمية. كما أتاحت للدول الأعضاء فرصة للتعبير عما لديها من آراء بشأن أهداف وعملية إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية، وذلك قبل يومين فقط من انعقاد مؤتمر قمة مجموعة العشرين في واشنطن دي.سي لإطلاق جهود عالمية ترمي إلى إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي. وحضر الدورة التنفيذية ثمانية عشر وفداً من بلدان مشاركة في الاجتماع المنتظر لمجموعة العشرين.

٥- وشدد المتكلمون بشكل عام على أن الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة هي أزمة تتعلق بالنظام الاقتصادي وتستدعي إيجاد حلول عالمية شاملة تكفل استقرار النظام وتحول دون وقوع أزمات مماثلة مستقبلاً. وأقر أعضاء الوفود

بأن التعامل مع القضايا الأكثر إلحاحاً المتعلقة بهذه الأزمة خلال الأسابيع الماضية قد أحدث تحولاً في طريقة التفكير – التحول من إيجاد حلول يوجهها السوق فحسب إلى اتخاذ تدابير تنطوي على اضطلاع الدولة بدور فعال. وقامت البلدان المتأثرة بالأزمة بتوسيع حيّز سياستها العامة ليستوعب اتخاذ إجراءات لم يكن التفكير فيها ممكناً حتى قبل أشهر مضت.

٦- وأعرب الجميع عن الأمل في أن يذهب مؤتمر الدوحة إلى أكثر من مجرد استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري. وينبغي أن يمهد الطريق للمتابعة الشاملة لعملية تمويل التنمية وتعزيز هذه العملية. وفي سبيل ذلك، ينبغي أن يضع نهجاً جديداً للتنمية التي تأخذ في الاعتبار أيضاً الدروس التي يجب استخلاصها من هذه الأزمة المالية، وضرورة إصلاح النظام الاقتصادي العالمي من أجل التغلب على نقاط الضعف التي يعاني منها هذا النظام. وسلّم المجلس بأن الأزمة المالية الراهنة قد بيّنت الحاجة، في اقتصاد يشهد مزيداً من العولمة، إلى حوكمة اقتصادية عالمية أكثر قوة، وإلى مواصلة تعزيز مبادئ تعددية الأطراف مع وضع مجموعة واضحة من القواعد واللوائح المالية العالمية.

٧- وأعربت غالبية الوفود عن قلقها العميق إزاء امتداد آثار الأزمة التي يشهدها القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي وانتقالها من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وهو ما يشكل عقبة كبيرة تحول دون إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المحتمل أن تتأثر جميع البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بالأزمة المالية والكساد الاقتصادي في البلدان المتقدمة الرئيسية. وثمة مشاكل خاصة قد تواجه أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلياً – فضلاً عن بلدان المرور العابر النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تقوم بعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٨- وأُقر بأن حدة ومدة استمرار الكساد الاقتصادي سيتوقفان إلى حد كبير على كيفية التصدي لهما عن طريق سياسات اقتصادية ومالية. كما اعتُرِف بضرورة اتخاذ إجراءات عالمية جماعية جيدة التنسيق في هذا الصدد. وتبين أيضاً أن تعبئة موارد مالية إضافية للتنمية، ولا سيما زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لتلبية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قد أصبح أكثر إلحاحاً في ظل انتشار تأثير الأزمة المالية.

٩- واتفق الجميع على الحاجة إلى دراسة جوهرية للنظام المالي الدولي، وإلى القيام بمعالجة هادفة لمسألة تماسك هذا النظام. وينبغي إنجاز هذه العملية بمشاركة جميع الدول. وارتُئي أن الأمم المتحدة مؤهلة للاضطلاع بدور رئيسي في مراجعة البنية الاقتصادية العالمية نظراً للطابع العالمي لعضويتها وتمتعها بالمصداقية السياسية والكفاءة الضرورية، كما أنها تتمتع بالمشروعية وتحظى بثقة المجتمع الدولي، وهو ما يمكنها من الاضطلاع بهذا الدور.

٢- موجز المداولات

١٠- قدمت الوفود تعليقاتها على ما أحرز من تقدم بشأن مختلف الفصول الواردة في توافق آراء مونتيري والخطوات الإضافية التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي من أجل تمويل التنمية. وجرت مداولات مجلس التجارة والتنمية في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية الراهنة وتأثيرها على البلدان النامية وما تثيره من مسائل تتعلق بالنظام الاقتصادي.

١١- ورأت العديد من الوفود أن التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري قد كان متواضعاً، على الرغم من التقدم الكبير الذي أُحرز في مجال تخفيف عبء الديون بالنسبة للبلدان الأفقر. وأُشير إلى أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية قد شهدت زيادة، بيد أن المبالغ المدفوعة فعلياً كانت أقل بكثير من الالتزامات التي قُطعت، وكانت أقل مما هو مطلوب

لتلبية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بقيمة ١٥٠ مليار دولار أمريكي تقريباً في السنة. وعلاوة على ذلك، ذُكر أن المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للهياكل الأساسية الاقتصادية وللقطاعات الإنتاجية قد تراجعت مقارنة بالمعونات المقدمة في شكل تخفيف لأعباء الديون، وتلك المقدمة لأغراض اجتماعية وإنسانية.

١٢- وفي حين عُلقت آمال كبيرة على توافق آراء مونتيري بوصفه أداة لتعزيز تعددية الأطراف من أجل التنمية، فقد شهدت السنوات التالية لتوافق الآراء تحقيق القليل من التقدم فيما يتعلق بتنفيذ التدابير الدولية الداعمة لتمويل التنمية. وكان لا بد من تعزيز تمويل التنمية وتكييفه ليناسب ما شهده الاقتصاد العالمي من تغيرات شهدها منذ عام ٢٠٠٢.

١٣- واتفقت جميع الوفود على أن الأزمة الراهنة، التي يُنظر إليها على أنها الأسوأ منذ ثلاثينيات القرن العشرين، لم تكشف العيوب التي تشوب الحوكمة المالية على المستوى الوطني فحسب، بل أيضاً العيوب المتعلقة بإدارة الاقتصاد العالمي والأسواق المالية الدولية. وارتُئي أن الجهود التي بُذلت لتنظيم نظام التمويل الدولي، فضلاً عن تنسيق الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي لم تكن كافية.

١٤- وأُشير إلى أن الأزمة المالية الراهنة قد أحدثت آثاراً متباينة على مختلف مجموعات البلدان، وذلك تبعاً لمدى تعامل البلدان المعنية مع أسواق المال الدولية، وبحسب هياكلها الاقتصادية والتصديرية. وفي حين يُحتمل أن تعاني غالبية البلدان من انخفاض في أحجام الصادرات وتدني عائدات الضرائب، فإن البلدان المصدرة للسلع الأساسية قد تتضرر هي الأخرى بسبب انخفاض أسعار هذه السلع. ومن المحتمل أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب التراجع الاقتصادي العالمي، مما يؤثر سلباً على العديد من البلدان النامية. أما الاقتصادات السوقية الناشئة فسوف تتأثر بسبب تدني تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وارتفاع تكاليف إعادة تمويل تسديد ديونها الخارجية، في حين تصبح البلدان الأفقر معرضة بشكل خاص لاحتمال انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وتدني تحويلات مواطنيها المغتربين.

١٥- وأعربت العديد من وفود البلدان النامية عن قلقها البالغ إزاء احتمال انخفاض تدفقات المعونة، ولا سيما عندما تنشأ حاجة خاصة إلى زيادة هذه التدفقات من أجل الاستفادة من التجارة للتعويض عن الآثار السلبية.

١٦- وعلاوة على ذلك، أعربت العديد من الوفود عن انزعاجها من أن يؤدي الكساد الاقتصادي في البلدان المتقدمة إلى ظهور نزعات حمائية جديدة. كما أعربت عدة وفود أيضاً عن الاستياء إزاء عدم الوفاء بالوعود التي قُطعت في "الجولة الإنمائية" في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وارتُئي أن من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تتوصل هذه الجولة الإنمائية إلى نتائج تلبي احتياجات البلدان النامية.

١٧- وعلقت الوفود بعض الآمال على ما ستنتهجه البلدان المتأثرة تأثيراً مباشراً بالأزمة من أساليب للتصدي للأزمة على الصعيدين المالي والمتعلق بالاقتصاد الكلي. ومن الملاحظ، خلافاً للتجارب السابقة الأخرى، أن الحكومات قد استجابت باتخاذ ما يلزم من تدابير مواجهة التقلبات الدورية، وذلك عن طريق تقديم الدعم المالي للمؤسسات المالية الكبيرة التي تعاني من الأزمة، ووضع برامج لزيادة الطلب.

١٨- ورأت العديد من الوفود أن مسألة حيّز السياسة العامة لحكومات البلدان النامية قد اكتسبت الأهمية من جديد في ظل تجربة بعض البلدان المتقدمة الرئيسية التي قامت حكوماتها بتوسيع حيّز السياسة العامة سعياً إلى منع الانهيار التام لنظمها المالية الوطنية. ودعت عدة وفود إلى إحياء دور الدولة في التنمية وإلى ضرورة تعزيز الضوابط ووضع القواعد

والرقابة من جانب الحكومات، وبخاصة في الأسواق المالية، كما دُعيت الحكومات إلى ضرورة التدخل حيثما تقتضي إخفاقات السوق.

١٩- وينبغي إعادة النظر في الترتيبات العالمية التي لها تأثير على حيّز السياسة العامة الوطني، حيث اتضحت جلياً الحاجة إلى توفر مرونة ونطاق سياسة عامة كافيين من أجل التصدي لأوضاع الأزمات. وارتُئي أن من الضروري تصميم النظام المالي العالمي المستقبلي بطريقة توفر حيّز سياسة عامة مناسب يمكن أي دولة من منع حدوث مثل هذه الأزمة ومن الاستجابة عند حدوث أوضاع طارئة.

٢٠- وارتُئي أن الاستقرار المالي هو منفعة عامة عالمية وأن إدارته بطريقة سليمة تستوجب إجراء إصلاحات واسعة المدى لنظام الحوكمة الاقتصادية العالمي، وتكييف المؤسسات والصكوك لتلبية متطلبات القرن الحادي والعشرين. ومن الضروري وضع نظام نقدي ومالي متعدد الأطراف يتسم بالكفاءة لتمكين البلدان من الاستفادة من الفرص التي يتيحها النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢١- وفي ظل ذلك، عُلقت أهمية كبيرة على تعزيز التعاون العالمي في مجال المسائل النقدية والمالية من أجل كفالة الاستقرار المالي، وتحسين كفاءة أداء الأسواق المالية، والحد من جميع الآثار السلبية المحتملة الناجمة عن التقلبات المالية. وكان لا بد من تناول أوجه القصور الجوهرية في النظام الاقتصادي الدولي فيما يتعلق بالمساءلة والشفافية وتوخي الحذر. وتشكل جميع هذه التدابير السمات المميزة للحوكمة التي لم تراع من جانب المؤسسات المالية الدولية أو البلدان التي نشأت فيها الأزمة الراهنة.

٢٢- وأشار العديد من المتكلمين إلى الدور الهام المحتمل للتعاون الإقليمي والمؤسسات النقدية والمالية الإقليمية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي وفي تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية.

٢٣- ورحبت العديد من الوفود بالفرصة التي سيتيحها مؤتمر قمة مجموعة العشرين المزمع عقده في واشنطن دي. سي للشروع في النظر بصورة شاملة في المسائل المتعلقة بالنظام الاقتصادي. وجرى أيضاً تناول الدور الهام للأمم المتحدة في هذه العملية. وأشارت الوفود إلى أن الأونكتاد يمكنه معالجة التحديات المستمرة التي تواجه النظام الاقتصادي العالمي، وذلك عن طريق إجراء تحليلات وتقديم توصيات سياساتية قيّمة. وأُشير إلى أن تقارير التجارة والتنمية الصادرة عن الأونكتاد في العام الماضي جعلته من بين المؤسسات القليلة التي حذّرت من حدوث أزمة اقتصادية عالمية، حيث قُدّمت توصيات محددة كان من الممكن أن تؤدي إلى تجنب وقوع الأزمة أو، على أقل تقدير، التخفيف إلى حد كبير من آثارها وتهيئة البلدان للتعامل معها. ورأت العديد من الوفود أن الأمم المتحدة هي المحفل المناسب لتحقيق توافق آراء سياسي بشأن المبادئ الأساسية لوضع نظام مالي متعدد الأطراف يُمكّن من تحقيق العولمة الاقتصادية بصورة أكثر سلاسة.

٢٤- وبيّن الحوار وجود اتفاق عام بشأن ضرورة أن يوفر مؤتمر الدوحة زخماً جديداً لتنفيذ توافق آراء مونتيري. كما ارتُئي أنه ينبغي أن يسهم في كفالة ألا يؤدي الاضطراب المالي الراهن إلى تقويض مشاركة المجتمع الدولي في تمويل التنمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يعزز المؤتمر البُعد الجنساني وأن يستجيب للتحديات الجديدة، كتغير المناخ وأزمة الغذاء وأمن الطاقة.

٣- توصيات مقدمة من المشاركين

٢٥- قام المشاركون بتقديم توصيات هامة تتعلق بجميع الموضوعات الفرعية الواردة في توافق آراء مونتيري، ولا سيما الموضوعان الفرعيان ٤ و٦، اللذان يتمتعان بأهمية خاصة في المنعطف الراهن وفي ظل الأزمة المالية الحالية والكساد الاقتصادي الذي بدأ يظهر في البلدان المتقدمة الرئيسية. وتشتمل الموضوعات الفرعية على ما يلي:

الموضوع الفرعي الأول - تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

(أ) ينبغي للبلدان النامية إيلاء اهتمام كبير لتعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، يجب إيلاء اهتمام خاص لتعزيز دور النظام المصرفي في تمويل الاستثمار المنتج.

(ب) ينبغي أن تتسم جباية الضرائب بالمزيد من الكفاءة عن طريق زيادة شفافية القواعد واللوائح. كما ينبغي زيادة تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالمسائل الضريبية.

الموضوع الفرعي الثاني - تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة

(أ) ينبغي بذل كافة الجهود لتجنب انخفاض التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية. كما ينبغي تقديم دعم خاص لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز دور الصناديق السيادية للبلدان النامية في تلبية متطلبات البلدان النامية الأخرى.

(ب) ينبغي أن يكون هدف المساعي المبذولة لإجراء تعديلات على الهيكل المالي الدولي هو احتواء المضاربات في الأسواق المالية وأسواق العملات الدولية بغية الحد من تذبذب التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية.

الموضوع الفرعي الثالث - التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية

(أ) من الأهمية بمكان بالنسبة للبلدان النامية ألا تؤدي الأزمة المالية وإبطاء نمو الاقتصاد العالمي إلى ظهور موجة جديدة من النزعة الحمائية. كما يجب بالتأكيد كسر الجمود الذي أصاب جولة الدوحة المتعلقة بالمفاوضات التجارة الدولية، وينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق نتائج طموحة ومتوازنة تعكس بشكل تام مصالح البلدان النامية.

(ب) توخياً لتعزيز دور التجارة بوصفها محركاً للتنمية، يجب على العديد من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، العمل بصورة أكثر فعالية لمعالجة القيود المتعلقة بالعرض. ويجب دعم هذه الجهود بزيادة فتح أسواق البلدان المتقدمة للصادرات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية.

(ج) يجب زيادة الاهتمام الدولي بالمشاكل المتعلقة بالسلع الأساسية. كما ينبغي أن يكون هدف إصلاحات النظام المالي الدولي هو الحد من المضاربات في الأسواق العالمية للسلع الأساسية.

(د) ينبغي للمجتمع الدولي دعم الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لإدماج المنتجين المحليين في سلاسل التوريد الدولية وفي أدوات التمويل المبتكر وإدارة المخاطر المتعلقة بمنتجي السلع الزراعية.

الموضوع الفرعي الرابع – زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية

(أ) ينبغي إعطاء الأولوية لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجه الفقراء في العالم بسبب الأزمة المالية والكساد الاقتصادي في البلدان المتقدمة. وعليه، يتعين على مؤتمر الدوحة إيلاء اهتمام خاص لاستمرار تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادتها، ولا سيما للبلدان التي تعاني حكوماتها من تراجع العائدات العامة بسبب الأزمة.

(ب) يتعين على مؤتمر الدوحة الحث على تنفيذ التعهدات المتعلقة بتقديم المعونات التي التزمت بها الجهات المانحة الثنائية بغية جسر ثغرة التمويل المتصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، لا ينبغي أن يشكل تخفيف أعباء الديون جزءاً من المساعدة الإنمائية الرسمية.

(ج) من الضروري أيضاً زيادة التمويل الرسمي المقدم لمساعدة البلدان النامية من أجل معاونتها على مواجهة أزمة الغذاء الراهنة.

(د) ينبغي زيادة فعالية المعونة. ويجب تحقيق هذه الفعالية عن طريق تقديم المعونات بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها.

(هـ) يجب وضع إطار للمعونة من أجل التجارة لكي تتمكن البلدان من قطف ثمار الفوائد المحتملة للتجارة، كما يجب وضع إطار متكامل معزز وتوفير موارد إضافية لتمويل التجارة. وقد أصبح ذلك أكثر أهمية في ظل الأزمة المالية الراهنة وتدني وصول البلدان النامية إلى التمويل الخاص.

(و) ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة جهوده الرامية إلى استحداث آليات تمويل مبتكرة. وقد أصبحت هذه الآليات أكثر أهمية مع بروز تحديات جديدة، ولا سيما لمواجهة تحدي التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

(ز) يتعين على صندوق النقد الدولي استحداث آلية جديدة تمنع انتقال آثار الأزمة إلى البلدان المتوسطة الدخل. وينبغي استخدام رأس مال الصناديق السيادية واحتياطات العملات الأجنبية التي تراكمت في عدد من الاقتصادات ذات الفائض بغية تعبئة المزيد من الدعم المالي للبلدان التي تحتاج إلى مساعدة.

الموضوع الفرعي الخامس – الدين الخارجي

(أ) ثمة حاجة إلى اتخاذ مبادرات أكثر جرأة بغية إيجاد حلول فعالة وعادلة وتراعي التنمية لمشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي ستكون أكثر تأثراً بتراجع عائداتها من العملات الأجنبية وارتفاع تكلفة خدمة الدين الخارجي بسبب الأزمة المالية والكساد الاقتصادي.

(ب) من المهم أن تكون البلدان النامية قادرة على تحمل الدين وأن تحافظ على هذه القدرة. وينبغي أن تكون استراتيجيات القدرة على تحمل الدين مرتبطة بقدرة البلد على تحقيق أهدافه الإنمائية الوطنية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الموضوع الفرعي السادس – معالجة المشاكل المتعلقة بالنظام الاقتصادي: تحسين تماسك واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية الداعمة للتنمية

(أ) من الضروري العمل، على الأمد القصير، إيجاد استجابة سياساتية شاملة تمكن من استعادة الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي العالميين. ولا بد من اتخاذ تدابير تساعد المشاركين في الأسواق المالية على استعادة الثقة وحفز الطلب، وذلك من أجل محاربة القروض المجحفة وتخفيف تأثير الأزمة المالية على نمو الناتج وفرص التوظيف. وينبغي استخدام الأدوات الضريبية والسياسات النقدية لكفالة فعالية مثل هذه التدابير المتعلقة بالتقلبات الدورية، ويتعين تنفيذ هذه السياسات بطريقة جيدة التنسيق على الصعيد الدولي.

(ب) يجب على الحكومات، على الأمدين المتوسط والطويل، الاضطلاع بدور أكثر فعالية في إدارة النظام المالي على الصعيدين الوطني والدولي عن طريق تعزيز تنظيم ومراقبة الوسطاء الماليين. ولا بد من كفالة مساءلة جميع الجهات الفاعلة والشفافية التامة في الأسواق المالية.

(ج) ينبغي إعادة تقييم وكالات تقدير الجدارة الائتمانية وإخضاع أنشطتها لتدقيق عام أكثر صرامة.

(د) تجنباً لتعرض النظام الاقتصادي لأزمات في المستقبل، وتوخياً لتقليل مخاطر المضاربات المفرطة التي تفضي إلى زعزعة استقرار هذا النظام، ينبغي وضع نظم للإنذار المبكر على الصعيدين الوطني والدولي.

(هـ) ينبغي إصلاح النظام المالي العالمي على أساس المبادئ الأساسية المتمثلة في الشفافية والنزاهة والمسؤولية والممارسات المصرفية السليمة والحوكمة الدولية. ويتعين وضع معايير إشراف مقبولة دولياً وتطبيقها بصورة متساوية ومتسقة في جميع البلدان.

(و) يجب أن يكون النظام النقدي والمالي الدولي مجهزاً بأدوات أفضل تمنع استمرار تفاوتات أسعار الصرف لفترات طويلة والمضاربة في العملات. وسعياً إلى تحقيق اتساق أكبر بين النظام التجاري والنظام المالي الدوليين، وتفادياً لحدوث اختلال كبير في الحسابات الجارية على الصعيد العالمي، ينبغي أن يكون العنصران الرئيسيان لأي نظام جديد للحوكمة الاقتصادية العالمية هما إيجاد آلية متعددة الأطراف لتحديد أسعار الصرف ووضع سياسة عامة تتعلق بالاقتصاد الكلي.

(ز) يتعين تعزيز رصد ومراقبة النظام المالي العالمي عن طريق هيئة دولية تغطي جميع الاقتصادات العالمية، ولا سيما في البلدان التي تكون لسياساتها الاقتصادية الوطنية وأداءها الاقتصادي تأثير على بقية بلدان العالم. ويمكن لمؤسسة بريتون وودز Bretton Woods الاضطلاع بدور هام في هذا الصدد، بيد أنه لا مناص من بذل جهود متسقة لإصلاح صندوق النقد الدولي.

(ح) الحوار المتعلق بالدروس المستخلصة من الأزمة الاقتصادية وعملية إصلاح نظام الحوكمة الاقتصادية الدولي يجب أن يكون بمشاركة عالمية تشمل جميع الدول وتراعي الديمقراطية والإنصاف. ويجب بذل جهود حقيقية لإشراك البلدان النامية في عمليتي صنع القرار ووضع القواعد في المؤسسات المالية والنقدية والتجارية الرئيسية، وتعزيز دور هذه البلدان في إدارة المصالح العامة على الصعيد العالمي.

٢٦- وساد على نطاق واسع في أوساط الوفود رأي مؤداه أنه ينبغي الاستفادة من مؤتمر الدوحة لجعل شواغل البلدان النامية تؤثر في تحقيق توافق الآراء المتعلق بإيجاد هيكل مالي دولي أفضل. ويُنظر إلى منظمة الأمم المتحدة، نظراً لمشروعيتها السياسية الواسعة وتمثيلها المناسب لمختلف مجموعات البلدان النامية، على أنها تتمتع بمشروعية خاصة تؤهلها للاضطلاع بدور رئيسي في مجال الإصلاحات المالية الدولية. وطُلب إلى الأونكتاد المساعدة في احتواء الآثار السلبية للأزمة المالية على البلدان النامية، وذلك انطلاقاً من كفاءته المُثبتة في مجال تحليل السياسات والتعاون التقني.

رابعاً - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة والأربعين

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٧- أذن مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية، للمقرر باستكمال التقرير عن دورته التنفيذية.

المرفق الأول

برنامج العمل ليوم الخميس ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

الرئيس: سعادة السفير ديبابريا بهاتاشاريا (بنغلاديش)

الساعة ١٠/٠٠ **الجلسة العامة** الغرفة رقم ٢٦

افتتاح الجلسة

البند ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (TD/B/EX(45)/1)

البند ٢- تمويل التنمية: مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المتعلق باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري (TD/B/EX(45)/2)

- قدم البيان الافتتاحي السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد
- بيان سعادة السيد كواكو أجيمانغ مانو، نائب وزير التجارة والصناعة، غانا

المتكلمون الرئيسيون

- سعادة السيد موثاي أنتوني ماروبينغ، السفير والممثل الدائم لليسوتو
- سعادة السيد بيتر غودرهام، السفير والممثل الدائم للمملكة المتحدة
- سعادة السيد فاسيلي نيبنزيا، نائب الممثل الدائم لبعثة الاتحاد الروسي

تلى ذلك

- تقديم بيانات المجموعات الإقليمية وفرادى الدول الأعضاء

الساعة ١٥/٠٠ **التداول عن طريق الفيديو مع نيويورك** الغرفة ٢٦

- بيان السيد ك. س. جومو، الأمين العام المساعد، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

تلى ذلك

- بيان السيد هينر فلاسبيك، مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، الأونكتاد

مناقشة تفاعلية

البند ٣- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة والأربعين

المرفق الثاني

قائمة المتكلمين في الدورة التنفيذية الخامسة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية

الجلسة الصباحية

البيانات الافتتاحية

- السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد
- سعادة السيد كواكو أجيمانغ مانو، نائب وزير التجارة والصناعة، غانا

المتكلمون الرئيسيون

- سعادة السيد موثاي أنتوني ماروبينغ، السفير والممثل الدائم لليسوتو
- سعادة السيد بيتر غودرهام، السفير والممثل الدائم للمملكة المتحدة
- سعادة السيد فاسيلي نيبنزيا، نائب الممثل الدائم لبعثة الاتحاد الروسي

المجموعات

- مجموعة الـ ٧٧ والصين: السيد موثاي أنتوني ماروبينغ، السفير والممثل الدائم لليسوتو
- الاتحاد الأوروبي: السيد جان - باتيست ماتيي، السفير والممثل الدائم لفرنسا
- المجموعة الآسيوية: السفير أي غوستي أغونغ ويساكا بوجا، القائم بالأعمال بالبعثة الدائمة لإندونيسيا
- مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: السيدة كورليتا باب - شـــايفر، مستـــشارة، البعثة الدائمة لبربادوس
- المجموعة الأفريقية: السيد بامنغا عباس مالوم، السفير والممثل الدائم لتشاد
- المجموعة دال: السيدة كارابائيفا مادينا، ملحقة، البعثة الدائمة لقيرغيزستان
- البلدان النامية غير الساحلية: السيد ريغوبيرتو غوتو فيلمان، السفير والممثل الدائم لباراغواي
- أقل البلدان نمواً: السيد دينيش بهاتاري، السفير والممثل الدائم لنيبال

فرادى الوفود

- الصين، السيد شين جيانبينغ، نائب الممثل الدائم
- اليابان، السفير ماكيو مياغاوا، نائب الممثل الدائم
- أذربيجان، السيد إلشين أميربايوف، السفير والممثل الدائم

جلسة بعد الظهر

أعضاء أفرقة المناقشة

- السيد ك. س. جومو، الأمين العام المساعد، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (عن طريق الفيديو من نيويورك)
- السيد هينر فلاسبيك، مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، الأونكتاد

فرادى الوفود

- باكستان، السيدة تهمينا جانجوا، نائب الممثل الدائم
- فنزويلا (جمهورية – البولفارية)، السيد جيرمان موندارين هيرنانديز، السفير والممثل الدائم
- تركيا، السيد علي سيت أكين، نائب الممثل الدائم
- إيران (جمهورية – الإسلامية)، السيد علي رضا معاييري، السفير والمندوب الدائم
- تايلند، السفير فيجافات إساراهادكي، القائم بالأعمال بالنيابة، نائب الممثل الدائم
- المكسيك، السيدة مابيل غوميز اوليفيه، السفيرة ونائبة الممثل الدائم
- ترينيداد وتوباغو، السيد دينيس فرانسيس، السفير والممثل الدائم
- النرويج، السيدة بينت أنجلي – هانسن، السفيرة والممثلة الدائمة
- الهند، السيدة نوتان كابور ماهاوار، سكرتيرة أولى، البعثة الدائمة
- اليمن، السيد إبراهيم العضوفي، السفير والممثل الدائم
- المغرب، السيد أنس علامي – حمدان، سكرتير أول، البعثة الدائمة
- إكوادور، السيد كارلوس سانتوس، مستشار، البعثة الدائمة
- ماليزيا، السيدة أنيزان سيتي هاجار أدنين، نائب الممثل الدائم
- أنغولا، السيد روي ليفرامنتو، مستشار اقتصادي، البعثة الدائمة
- مصر، السيد هشام بدر، السفير والممثل الدائم
- السلفادور، السيدة كارمن إلينا كاستللو – غالندات، وزيرة مستشارة

منظمات المجتمع المدني

- الغرفة التجارية الدولية، السيدة جاكلين كوتيه، الممثلة الدائمة
- منظمة أوكسفام الدولية، السيد عطا الله شافي، مستشار سياسات عامة

المرفق الثالث

الحضور[1]

١- حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
إسبانيا
أستراليا
إستونيا
إسرائيل
أفغانستان
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
باراغواي
باكستان
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
سلوفاكيا
سنغافورة
السويد
شيلي
بنن
بوتان
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تونس
جامايكا
الجزائر
الجمهورية التشيكية
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية مقدونيا
اليوغوسلافية السابقة
جنوب أفريقيا
جيبوتي
رواندا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
السلفادور
صربيا
الصين
العراق
عمان
غابون
غانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية - البولفارية)
فنلندا
فييت نام
قبرص
قطر
كازاخستان
الكاميرون
كرواتيا
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
لبنان
ليتوانيا
ليسوتو
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيبال
نيكاراغوا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
اليابان
اليمن
اليونان

---

(١) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(45)/Inf.1.

٢- وحضر الدورة ممثلون عن دول أعضاء في الأونكتاد ولكنها لا تتمتع بالعضوية في مجلس التجارة والتنمية وهي:

الرأس الأخضر، زامبيا، زمبابوي، فييت نام، الكرسي الرسولي، كمبوديا، اليمن.

٣- وحضرت الدورة بصفة المراقب:

فلسطين

٤- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثَّلة في الدورة:

مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

الاتحاد الأفريقي

وكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية

الجماعة الأوروبية

جامعة الدول العربية

المنظمة الدولية للفرانكفونية

٥- وكانت الأجهزة أو البرامج أو الهيئات التابعة للأمم المتحدة الممثلة في الدورة هي:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٦- وكانت الوكالات المتخصصة أو المنظمات ذات الصلة الممثلة في الدورة هي:

منظمة العمل الدولية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٧- وكانت المنظمات غير الحكومية الممثلة في الدورة هي:

الفئة العامة

الغرفة التجارية الدولية

منظمة أوكسفام الدولية

المنظمة غير الحكومية فيلاج سويس Village Suisse.

- - - - -